

The Concept of Justice in Islam- An Analytical Philosophical Study

Farag A Hmed I Elfartas*

Department of Philosophy and Sociology, Faculty of Education - Al-Khums, Elmergib
University, Libya

* Email (for reference researcher): faraj4092@gmail.com

مفهوم العدالة في الإسلام - دراسة فلسفية تحليلية

فرج أحمد إبراهيم الفرطاس*

قسم الفلسفة وعلم الاجتماع كلية التربية - الخمس، جامعة المرقب، ليبيا

تاريخ الاستلام: 2026-05-01، تاريخ القبول: 2026-07-12، تاريخ النشر: 2026-07-16

Abstract

This study examines the concept of justice in Islam through a philosophical and analytical approach, highlighting its doctrinal, ethical, and legislative foundations as well as its major dimensions and practical applications. Using the descriptive-analytical method, the research analyzes Islamic sources alongside the views of prominent Muslim philosophers and traces the evolution of justice from classical philosophy to the Islamic perspective.

The study explores the social, economic, political, and judicial dimensions of justice and discusses the contributions of Al-Farabi, Ibn Miskawayh, Al-Ghazali, and Ibn Rushd. It concludes that justice in Islam is a comprehensive framework rooted in divine revelation, aiming to safeguard human dignity, social stability, and sustainable development. The findings also demonstrate that the Islamic conception of justice remains relevant for addressing many contemporary challenges.

Keywords: Justice, Islam, Islamic Philosophy, Social Justice, Political Justice, Economic Justice, Muslim Philosophers, Human Rights.

المخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم العدالة في الإسلام دراسةً فلسفيةً تحليليةً، من خلال بيان أسسها العقدية والأخلاقية والتشريعية، وإبراز أبعادها وتطبيقاتها في الفكر والواقع الإسلامي. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستنداً إلى النصوص الشرعية وآراء الفلاسفة المسلمين، مع تتبع تطور مفهوم العدالة في الفكر الإنساني ومكانتها في القرآن الكريم والسنة النبوية.

كما تناول البحث أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقضائية، واستعرض تصورات الفارابي وابن مسكويه والغزالي وابن رشد، مبرزاً إسهاماتهم في بناء التصور الفلسفي الإسلامي للعدالة. وخلص البحث إلى أن العدالة في الإسلام منظومة شاملة تستند إلى الوحي، وتهدف إلى صيانة الكرامة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية، وأن مبادئها ما تزال قادرة على الإسهام في معالجة العديد من القضايا والتحديات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: العدالة، الإسلام، الفلسفة الإسلامية، العدالة الاجتماعية، العدالة السياسية، العدالة الاقتصادية، الفلسفة المسلمون، حقوق الإنسان.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

تُعد العدالة من أسمى القيم الإنسانية وأعظم المبادئ التي قامت عليها الحضارات والأديان والنظم الفكرية عبر التاريخ، إذ لا يمكن تصور قيام مجتمع مستقر أو دولة قوية أو علاقات إنسانية متوازنة دون وجود قدر من العدالة يضمن الحقوق ويحدد الواجبات ويمنع الظلم والاستبداد. وقد شغلت العدالة اهتمام الفلاسفة والمفكرين والمشرعين منذ العصور القديمة، فبحثوا في ماهيتها وأسسها وغاياتها وعلاقتها بالإنسان والمجتمع والدولة.

وقد اهتم الإسلام أيضا بالعدالة وجعلها من المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية ، حيث ارتبطت بالعقيدة والأخلاق والتشريع ارتباطاً وثيقاً، وأصبحت مبدأً ترتكز عليه جميع العلاقات الإنسانية. وقد وردت في العديد من النصوص القرآنية والسنة النبوية التي جاءت تأمر بالعدل وتحض عليه وتجعله أساس الحكم بين الناس، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل: 90)، كما قال سبحانه: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء: 58).

فجوانب العدالة في الإسلام متعددة لا تقتصر على الجانب القانوني أو القضائي فحسب، بل تمتد لتشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، بما يحقق التوازن بين مصالح الفرد والجماعة، ويخلق روح التعاون والاحترام ويحقق الأمن والاستقرار والتنمية.

وفي ظل ما يشهده العالم في العصر الراهن من مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وانتشار صور الظلم والفساد تبرز أهمية دراسة العدالة والكشف عن الأسس النظرية والتطبيقية للعدالة وإبراز قدرتها على معالجة كثير من الإشكاليات المعاصرة.

مشكلة البحث

لقد عانت البشرية منذ نشأتها من الانحراف في تطبيق أسس العدالة ويرجع هذا الى عدم الادراك لمفهومها وعدم ربط هذا المفهوم بين الفكر القديم والفكر الحديث الذي جاءت به الشريعة الإسلامية بما يسهم في رفاهية حياة الفرد والمجتمع. وتأتي هذه الدراسة لمحاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مفهوم العدالة في الإسلام؟ وما الأسس العقدية والأخلاقية والفلسفية التي تقوم عليها؟ وما أهم تطبيقاتها وآثارها في حياة الفرد والمجتمع؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بالعدالة لغة واصطلاحاً؟
2. ما الأسس الشرعية والفلسفية للعدالة في الإسلام؟
3. ما أبرز أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟
4. كيف تجلت العدالة في التطبيق الإسلامي؟
5. ما أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه تحقيق العدالة؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في:

1. بيان مكانة العدالة في الفكر الإسلامي.
2. إبراز دور العدالة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
3. الكشف عن الأبعاد الفلسفية والأخلاقية للعدالة.
4. بيان صلاحية المنهج الإسلامي لمعالجة قضايا الظلم المعاصرة.
5. إثراء الدراسات الفلسفية الإسلامية المتعلقة بالقيم الإنسانية.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعريف بمفهوم العدالة في الإسلام.
2. تحليل الأسس العقدية والأخلاقية للعدالة.
3. دراسة أبعاد العدالة المختلفة.
4. بيان التطبيقات التاريخية للعدالة الإسلامية.
5. استشراف دور العدالة الإسلامية في مواجهة التحديات المعاصرة.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء النصوص الشرعية المتعلقة بالعدالة وتحليلها، والاستفادة من آراء الفلاسفة المسلمين وعلماء التفسير والفقه والأخلاق، مع توظيف المنهج المقارن عند الحاجة.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات مفهوم العدالة في الإسلام، ومن أبرزها كتاب "العدالة الاجتماعية في الإسلام" لسيد قطب، وكتاب "العدالة الاجتماعية في الإسلام" لعلي عبد الواحد وافي، فضلاً عن الدراسات المعاصرة المتعلقة بحقوق الإنسان ومقاصد الشريعة. إلا أن هذا البحث يتميز بمحاولة الجمع بين الأبعاد الفلسفية والشرعية والتطبيقية للعدالة في إطار تحليلي متكامل.

هيكليّة البحث

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة. تتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للعدالة، من حيث تعريفها ونشأتها وتطورها في الفكر الإنساني. وعرض المبحث الثاني الأسس الفلسفية والشرعية للعدالة في الإسلام. أما المبحث الثالث فتتناول أبعاد العدالة في الإسلام ومجالاتها المختلفة. واختص المبحث الرابع بدراسة تصورات أبرز الفلاسفة المسلمين للعدالة، وفي مقدمتهم الفارابي وابن مسكويه والغزالي وابن رشد. بينما تناول المبحث الخامس تطبيقات العدالة في الإسلام وآفاقها المعاصرة. واختتم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات، ثم ألحقت بها قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعدالة في الإسلام

المطلب الأول: مفهوم العدالة لغة واصطلاحاً:

أولاً: مفهوم العدالة لغة:

يرجع أصل كلمة العدالة إلى الجذر اللغوي (ع د ل)، وهو من الألفاظ العربية الغنية بالدلالات والمعاني. وقد أورد ابن منظور أن العدل هو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وأنه نقيض الجور والظلم، ويقال: عدل في حكمه إذا أنصف، وعدل عن الطريق إذا مال عنه (ابن منظور، 1414هـ، ج 11، ص 430-432).

كما يدل مفهوم العدل في اللغة على المساواة والتوازن والاستقامة، ويُستعمل للدلالة على إعطاء كل ذي حق حقه دون زيادة أو نقصان. ويرى الراغب الأصفهاني أن العدل هو التقسيط على السواء، وهو من الألفاظ التي تدل على التوسط بين الإفراط والتفريط (الراغب الأصفهاني، 1412هـ، ص 551-552).

وتكشف الدلالة اللغوية للعدالة عن ارتباطها الوثيق بفكرة التوازن؛ فكل خروج عن الاعتدال يُعد ظملاً أو جوراً، بينما يتحقق العدل حين توضع الأمور في مواضعها الصحيحة وفق معيار موضوعي منصف.

ومن هنا فإن مفهوم العدالة في اللغة لا يقتصر على المساواة الشكلية بين الأفراد، بل يشمل الاستقامة والاعتدال وتحقيق التوازن في العلاقات الإنسانية كافة والرقى الروحي والأخلاقي والبعد عن الميل والجور والظلم والبعد عن الحاق الضرر بالآخرين.

ثانياً: مفهوم العدالة اصطلاحاً:

تعددت تعريفات العدالة اصطلاحاً تبعاً لاختلاف الاتجاهات الفكرية والفلسفية والقانونية.

فقد عرفها بعض الفقهاء بأنها: "إعطاء كل ذي حق حقه" (الجرجاني، 1983م، ص 150)، وهو تعريف يركز على الجانب الحقوقي للعدالة. بينما عرفها بعض الفلاسفة بأنها وضع الشيء في موضعه المناسب، وهو تعريف يربط العدالة بالنظام والتناسق والرجوع بالشيء إلى موضعه الصحيح.

أما الفارابي فيرى أن العدالة تمثل أساس انتظام المدينة الفاضلة، وأنها الفضيلة التي يتحقق بها الانسجام بين أفراد المجتمع، إذ يؤدي كل فرد الوظيفة التي تتناسب مع قدراته ومواهبه (الفارابي، 1995م، ص 117-121). ويذهب ابن مسكويه إلى أن العدالة تمثل الفضيلة الجامعة التي تتوسط بين الإفراط والتفريط، وتنظم بها سائر الفضائل الأخلاقية الأخرى، كالصدق والشجاعة والعفة والحكمة (ابن مسكويه، 1985م، ص 29-36). فهي الضابط عند الميل عن الفضيلة والدليل الموصل إلى الاخلاق والاستقامة.

وفي الفكر الإسلامي عامة، تعني العدالة الالتزام بأوامر الله تعالى في معاملة النفس والآخرين، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات بما يضمن حفظ مصالح الأفراد والجماعات. وبذلك يتضح أن العدالة في الإسلام ليست مجرد مفهوم قانوني، بل هي قيمة أخلاقية ومبدأ حضاري شامل يهدف إلى تحقيق الخير العام وصيانة كرامة الإنسان.

المطلب الثاني: تطور مفهوم العدالة في الفكر الإنساني:

يُعد مفهوم العدالة من أقدم المفاهيم التي شغلت الفكر الإنساني، فقد ارتبط منذ نشأة المجتمعات البشرية بمحاولة تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات. وقد اختلفت التصورات المتعلقة بالعدالة باختلاف البيئات الحضارية والثقافية والفلسفية، إلا أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو السعي إلى تحقيق الإنصاف ومنع الظلم والجور وان اختلف الواقع العملي لتطبيقها.

أولاً: العدالة في الفكر اليوناني: احتلت العدالة مكانة بارزة في الفلسفة اليونانية القديمة، حيث نظر إليها الفلاسفة باعتبارها الفضيلة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع والدولة. فقد اعتبر أفلاطون العدالة أساس المدينة الفاضلة، ورأى أنها تتحقق عندما يؤدي كل فرد الوظيفة التي تتناسب مع طبيعته وقدراته دون التدخل في وظائف الآخرين. فالعدالة عنده ليست مجرد مساواة بين الأفراد، بل هي انسجام وتوافق واحترام بين أجزاء المجتمع المختلفة (أفلاطون، 2008م، ص158). أما أرسطو فقد طور مفهوم العدالة وجعله أكثر ارتباطاً بالحياة العملية، فقسمها إلى عدالة توزيعية وعدالة تعويضية. فالعدالة التوزيعية تهدف إلى توزيع المنافع والأعباء بحسب الاستحقاق والكفاءة، بينما تهدف العدالة التعويضية إلى إصلاح الأضرار وإعادة التوازن عند وقوع الظلم وبالتالي فهي أداة تصحيحية (أرسطو، د.ت، ص146). ويلاحظ أن الفلسفة اليونانية ركزت على البعد الأخلاقي والسياسي للعدالة، وربطتها بمفهوم الدولة المثالية، إلا أنها ظلت في إطار التصورات البشرية المحدودة التي تخضع لاختلاف الأهواء والاجتهادات التي تفرضها ظروف ذلك العصر.

ثانياً: العدالة في الفكر الروماني: تأثر الرومان بالفلسفة اليونانية، إلا أنهم منحوا العدالة طابعاً قانونياً أكثر وضوحاً. فقد عرّف الفقيه الروماني أولبيان العدالة بأنها: "إرادة ثابتة ودائمة لإعطاء كل ذي حق حقه" (عبد الرحمن بدوي، 1984م، ج1، ص63-65). وقد أسهم الفكر القانوني الروماني في تطوير النظم القضائية والقانونية التي أصبحت أساساً لكثير من التشريعات الحديثة، غير أن مفهوم العدالة ظل مرتبطاً بإرادة الدولة والقانون الوضعي أكثر من ارتباطه بالقيم الأخلاقية المطلقة.

ثالثاً: العدالة في الفكر الحديث: شهد العصر الحديث تطورات مهمة في فهم العدالة، خاصة مع ظهور نظريات العقد الاجتماعي وحقوق الإنسان. فقد ربط جون لوك العدالة بحماية الحقوق الطبيعية للإنسان، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والملكية. بينما رأى جان جاك روسو أن العدالة لا تتحقق إلا من خلال الإرادة العامة التي تعبر عن مصالح المجتمع بأسره. (جان جاك روسو، د.ت، ص56-64)

وفي العصر المعاصر برزت نظرية جون رولز في العدالة، حيث اعتبرها "إنصافاً"، وأكد ضرورة توزيع الحقوق والفرص بصورة عادلة تضمن حماية الفئات الأقل حظاً داخل المجتمع (جان جاك روسو، د.ت، ص56-64). ورغم أهمية هذه النظريات، فإنها تبقى مرتبطة بالتصورات الإنسانية المتغيرة، ولم تشهد تطوراً كبيراً في مفهومها فهي حبيسة الفكر السائد في ذلك الوقت، في حين أن العدالة في الإسلام تستند إلى مصدر إلهي ثابت لا يتأثر بالأهواء أو المصالح الخاصة.

المطلب الثالث العدالة في القرآن الكريم والسنة النبوية:

تمثل النصوص الشرعية المصدر الأساسي لفهم العدالة في الإسلام، إذ جاء القرآن الكريم والسنة النبوية بمنظومة ربانية متكاملة تجعل العدل قيمة مركزية ومبدأ حاكماً لجميع شؤون الحياة.

أولاً: العدالة في القرآن الكريم:

احتل العدل مكانة رفيعة في القرآن الكريم، وتكررت مشتقاته في مواضع كثيرة تؤكد أهميته بوصفه مقصداً من مقاصد الشريعة وغاية من غايات الرسالات السماوية. ومن أبرز الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل: 90). وقد وصف العلماء هذه الآية بأنها من أجمع آيات القرآن الكريم في بيان أصول الأخلاق والمعاملات الإنسانية (القرطبي، 1964م، ج10، ص165). كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء: 58). وتدل هذه الآية على أن إقامة العدل ليست خياراً أخلاقياً فحسب، بل واجب شرعي ملزم للحاكم والقاضي وسائر أفراد المجتمع (ابن كثير، 1999م، ج2، ص209). ومن أعظم مظاهر العدالة القرآنية أنها لا تتأثر بالهوى أو العصبية أو المصلحة الشخصية، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَتَائِنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا غَدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: 8). فالقرآن يطالب المسلم بالعدل حتى مع من يختلف معهم أو يعاديهم، وهو مبدأ لم تعرفه كثير من النظم الوضعية القديمة. وقد جمع الإسلام بين الالتزام والافتناع لتطبيق العدالة في الآية السابقة وهذا دليل واضح على أهمية العدالة لتحقيق الحياة الكريمة والبعد عن المنكر والبغي والانحراف عن الخلق السوي.

ثانياً: العدالة في السنة النبوية:

جاءت السنة النبوية مؤكدة لما قرره القرآن الكريم من مبادئ العدل، ومبينةً لصور تطبيقه في الواقع العملي. فقد قال رسول الله ﷺ: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن» (مسلم بن الحجاج، د.ت، ج3، ص1458، حديث رقم 1827). ويدل هذا الحديث على عظيم منزلة العادلين عند الله تعالى. كما حذر النبي ﷺ من الظلم أشد التحذير، فقال: «اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة» (مسلم بن الحجاج، د.ت، ج4، ص1994، حديث رقم 2578). وتجسد العدل النبوي في مواقف عملية كثيرة، ومن أشهرها قوله ﷺ: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» (البخاري، 1422هـ، ج8،

ص160، حديث رقم 6788). ويكشف هذا الموقف عن مبدأ المساواة أمام القانون، ورفض أي شكل من أشكال المحاباة أو التمييز. وانه في غياب العدالة يسود السلوك الغير حسن وتخلفي الاخلاق الفاضلة كما حرص النبي ﷺ على تحقيق العدالة بين المسلمين وغير المسلمين، وبين الرجال والنساء، وبين الأغنياء والفقراء، فقد جاء عن النبي ﷺ قوله «يا أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى.» (أحمد بن حنبل، 2001م، ج38، ص474، حديث رقم 23489). ومن هنا نفهم أن المميز بين المسلمين وغيرهم هي درجة القرب من الله، ولا يتحقق ذلك إلا بالعمل الصالح الناتج عن الأخلاق الحميدة، وهذا جعل المجتمع الإسلامي الأول نموذجاً فريداً في إقامة العدل وصيانة الحقوق.

ثالثاً: العلاقة بين العدالة والتقوى:

ربط الإسلام بين العدالة والتقوى ربطاً وثيقاً وجعلها من كمال الايمان، لأن العدل الحقيقي لا يتحقق إلا إذا استشعر الإنسان رقابة الله تعالى عليه. فالقوانين مهما بلغت من الدقة لا تستطيع مراقبة الإنسان في جميع أحواله، بينما يؤدي الإيمان بالله والخوف من حسابه إلى التزام العدل حتى في المواقف التي تغيب فيها الرقابة البشرية. ومن هنا أصبحت العدالة في الإسلام قيمة دينية وأخلاقية وتشريعية في آن واحد، الأمر الذي منحها قوة واستمرارية تفوق كثيراً من النظم الوضعية.

كما ان الإسلام ربط بين التكاليف الشرعية للمسلم والقدرة على القيام بها، وذلك في قوله تعالى: { فاتقوا الله ما استطعتم } (التغابن: 16)، وهذا كمال العدالة بين الخالق والمخلوق في الالتزام بالتكاليف الشرعية والقدرة على القيام بها، وان العدالة خلق سوي نابع من نفس مطمئنة، تعلم مسبقاً انه يحقق لها المصلحة في الدنيا والآخرة، وان العدالة لا تعني المساواة في الحقوق والواجبات فقط وانما تراعي الفوارق البشرية وحالات النفس المختلفة، وبدون هذه المراعاة لا يمكن ان تتحقق العدالة(القرضاوي، 2005م، ص193-198).

المبحث الثاني: الأسس العقدية والأخلاقية والمقاصدية للعدالة في الإسلام:

المطلب الأول الأسس العقدية للعدالة:

ترتبط العدالة في الإسلام ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة الإسلامية، إذ تشكل العقيدة الأساس الذي تنبثق منه جميع القيم الأخلاقية والتشريعية.

أولاً: التوحيد وأثره في بناء العدالة:

يقوم الإسلام على عقيدة التوحيد التي تؤكد وحدانية الله تعالى وسيادته المطلقة على الكون والإنسان. ويترتب على ذلك أن جميع البشر متساوون في أصل الخلقة والكرامة الإنسانية، فلا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى والعمل الصالح. وهذا المبدأ يمثل قاعدة أساسية لتحقيق العدالة، لأنه يرفض جميع أشكال التمييز العنصري أو الطبقي أو العرقي(القرضاوي، 2005م، ص145-152).

كما أن الإيمان بالله يجعل الإنسان يدرك أنه مسؤول أمام خالقه عن أفعاله وتصرفاته، الأمر الذي يعزز التزامه بالعدل حتى في غياب الرقابة البشرية.

ثانياً: الإيمان بالجزاء والحساب:

يشكل الإيمان باليوم الآخر عنصراً مهماً في ترسيخ العدالة. فالإنسان المؤمن يعلم أن الله تعالى سيحاسبه على كل صغيرة وكبيرة، وأن الظلم لن يمر دون عقاب، كما أن الحقوق ستُرد إلى أصحابها يوم القيامة. وقد أسهم هذا الاعتقاد في بناء ضمير أخلاقي قوي لدى المسلمين الأوائل، ودفعهم إلى الالتزام بالعدل في مختلف شؤون حياتهم (الغزالي، دت، ج4، ص382).

ثالثاً: استخلاف الإنسان في الأرض:

ينظر الإسلام إلى الإنسان بوصفه خليفة لله في الأرض، ومكلفاً بإقامة العدل وتحقيق الخير. قال تعالى: { إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً } (البقرة: 30). ويقضي هذا الاستخلاف تحمل المسؤولية في حماية الحقوق ومنع الظلم وتحقيق مصالح الناس.

المطلب الثاني: الأسس الأخلاقية للعدالة

لا يمكن تحقيق العدالة في المجتمع دون وجود منظومة أخلاقية تدعمها وتحافظ عليها.

أولاً: الصدق:

يُعد الصدق من أهم القيم التي تسهم في تحقيق العدالة، لأن الحكم العادل يعتمد على المعلومات الصحيحة والشهادات الصادقة. ولذلك حذر الإسلام من الكذب وشهادة الزور لما يترتب عليهما من ضياع الحقوق وانتشار الظلم (ابن مسكويه، 1985م، ص41-46).

ثانيًا: الأمانة:

الأمانة أساس مهم من أسس العدالة، وتشمل أداء الحقوق والمحافظة على المسؤوليات والالتزام بالواجبات. وقد أمر القرآن الكريم بأداء الأمانات إلى أهلها، وجعل ذلك من مقومات المجتمع العادل (ابن تيمية، 1425هـ، ص13-18).

ثالثًا: الرحمة:

لا تتعارض الرحمة مع العدالة في الإسلام، بل يكمل كل منهما الآخر. فالعدالة الإسلامية ليست عدالة جافة أو قاسية، وإنما تراعي الظروف الإنسانية وتحقق التوازن بين الحزم والرحمة.

رابعًا: المسؤولية الاجتماعية:

تؤكد الأخلاق الإسلامية أهمية التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع، وهو ما ينعكس إيجابًا على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الثالث: الأسس المقاصدية للعدالة

تُعد العدالة من المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية، بل إن كثيرًا من الأحكام الشرعية تدور حول تحقيقها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أولًا: حفظ الدين:

يسهم العدل في حماية حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية في إطار الضوابط الشرعية، كما يمنع الاضطهاد الديني والاعتداء على المقدسات (الشاطبي، دت، ج2، ص8-15).

ثانيًا: حفظ النفس:

تسعى الشريعة إلى حماية حياة الإنسان وكرامته من خلال تشريع العقوبات الرادعة ومنع الاعتداء على الأنفس. ومن ثم فإن تحقيق العدالة يعد وسيلة أساسية لحفظ النفس البشرية (ابن عاشور، 2004م، ج3، ص273).

ثالثًا: حفظ العقل:

تحرص الشريعة على صيانة العقل من كل ما يفسده أو يعطله، باعتباره أساس التكليف والمسؤولية (القرضاوي، 2001م، ص215).

كما أن العدالة تقتضي توفير بيئة علمية وثقافية تسمح بتنمية القدرات العقلية للأفراد.

رابعًا: حفظ المال:

من مظاهر العدالة الاقتصادية حماية الملكية الخاصة ومنع الاعتداء عليها، مع ضمان حقوق الفقراء والمحتاجين. ولهذا شرع الإسلام الزكاة ومنع الربا والاحتكار والغش (الشاطبي، دت، ج2، ص20-32).

خامسًا: حفظ النسل:

تهدف الشريعة إلى حماية الأسرة وتنظيم العلاقات الاجتماعية بما يحفظ استقرار المجتمع واستمراره. ومن ثم فإن العدالة الأسرية والاجتماعية تمثل جزءًا مهمًا من المقاصد الشرعية العامة. (ابن عاشور، 2004م، ج3، ص297).

المبحث الثالث: أبعاد العدالة في الإسلام

لا تقتصر العدالة في الإسلام على الجانب النظري أو الأخلاقي فحسب، بل تتجسد في مجموعة من التطبيقات العملية التي تشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية. فالعدالة الإسلامية تمثل نظامًا متكاملًا يسعى إلى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع، وبين الحقوق والواجبات، وبين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

ومن أهم أبعاد العدالة في الإسلام: العدالة الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية، والعدالة السياسية، والعدالة القضائية، وهي أبعاد متكاملة ومتداخلة تشكل في مجموعها الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الإسلامي.

المطلب الأول: العدالة الاجتماعية في الإسلام:

تُعد العدالة الاجتماعية من أبرز مظاهر العدالة الإسلامية، إذ تهدف إلى بناء مجتمع متماسك تسوده المساواة والتكافل والتعاون بين أفراد.

أولًا: مفهوم العدالة الاجتماعية: يقصد بالعدالة الاجتماعية تحقيق التوازن في العلاقة بين أفراد المجتمع بما يضمن حصول كل فرد على حقوقه الأساسية، وتمكينه من العيش الكريم دون تمييز أو استغلال أو إقصاء. ولا تعني العدالة الاجتماعية في الإسلام إلغاء الفوارق الفردية بين الناس، وإنما تعني توفير الفرص العادلة وضمان الحد الأدنى من الكفاية الإنسانية لجميع أفراد المجتمع (سيد قطب، 2006م، ص67-75).

ثانيًا: مبدأ المساواة الإنسانية:

أكد الإسلام وحدة الأصل الإنساني، وأن الناس جميعًا متساوون في الكرامة الإنسانية. قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (الحجرات: 13). وقد أسهم هذا المبدأ في القضاء على كثير من صور التمييز الطبقي والعنصري التي كانت سائدة قبل الإسلام (وافي، 1980م، ص 45-52).

ثالثًا: التكافل الاجتماعي: يقوم المجتمع الإسلامي على مبدأ التكافل بين أفراده، حيث يتحمل الأغنياء مسؤولية مساعدة الفقراء والمحتاجين. ومن أهم الوسائل التي شرعها الإسلام لتحقيق التكافل:

1- **الزكاة:** تمثل الزكاة الركن المالي للإسلام، وهي وسيلة فعالة لإعادة توزيع الثروة وتحقيق التوازن الاجتماعي. وقد خصص القرآن الكريم مصارف محددة للزكاة تضمن وصولها إلى الفئات المحتاجة في المجتمع (القرضاوي، 2000م، ج 1، ص 55-70).

2- **الصدقات:** تشكل الصدقات بابًا واسعًا من أبواب التكافل الاجتماعي، وتسهم في تخفيف معاناة الفقراء وتحقيق التضامن الإنساني (أبو عبيد القاسم بن سلام، 1988م، ص 447-567).

3- **الوقف الإسلامي:** يعد الوقف من أهم المؤسسات الاجتماعية في الحضارة الإسلامية، حيث أسهم عبر التاريخ في تمويل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية (ابن قدامة، 1968م، ج 8، ص 169-180).

رابعًا: حماية الفئات الضعيفة: اهتم الإسلام بحماية الفئات الضعيفة في المجتمع، مثل: الأيتام، الأرمال، الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة، كبار السن. وذلك من خلال تشريعات تهدف إلى صيانة حقوقهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

خامسًا: العدالة الأسرية: تمثل الأسرة النواة الأساسية للمجتمع، ولذلك أولى الإسلام اهتمامًا خاصًا بتحقيق العدالة داخلها. ويتجلى ذلك في: العدل بين الأبناء، حفظ حقوق الزوجين، حماية الأطفال، ضمان الحقوق المالية للأسرة واحترام الذمة المالية للأفراد داخل الأسرة والالتزام بأحكام الشريعة في توزيع التركات وذلك لحماية حقوق الورثة وضمان حماية كيان الاسر من التشتت والاختلاف.

المطلب الثاني: العدالة الاقتصادية في الإسلام:

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بمحاولته الجمع بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بما يحقق التنمية ويحفظ الحقوق ويمنع الاستغلال، فالمشكلة الاقتصادية في الإسلام ليست ندرة الموارد، وإنما هي الجور والظلم في توزيع تلك الموارد حتى تصبح حكرًا على الأغنياء، فقد قال الله تعالى عن توزيع المال: { كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم } (الحشر: 7).

أولًا: مفهوم العدالة الاقتصادية: يقصد بالعدالة الاقتصادية تنظيم العلاقات المالية بما يضمن توزيع الثروة توزيعًا عادلاً، ويمنع الاحتكار والاستغلال والفساد الاقتصادي. فالغاية ليست تحقيق المساواة المطلقة في الثروة، وإنما ضمان تكافؤ الفرص ومنع الظلم الاقتصادي (وافي، 1980م، ص 81-92).

ثانيًا: حماية الملكية الخاصة: اعترف الإسلام بحق الفرد في التملك والتصرف في أمواله ضمن الضوابط الشرعية. وقد حرصت الشريعة على حماية الملكية الخاصة من الاعتداء والسرقة والغصب. وفي الوقت نفسه ربطت هذا الحق بمسؤولية اجتماعية تجاه الفقراء والمحتاجين، وبالتالي فقد جمعت بين حرية التملك وقيد الكسب الحلال، وذلك لحماية حقوق الغير واحقاق العدالة في ممتلكات الضعفاء.

ثالثًا: تحريم الربا: يعد تحريم الربا من أبرز مظاهر العدالة الاقتصادية في الإسلام. فالربا يؤدي إلى تركيز الثروة في أيدي فئة محدودة، ويزيد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا جاء القرآن الكريم بتحريم الربا تحريمًا قاطعًا لما يترتب عليه من آثار سلبية على الفرد والمجتمع (القرضاوي، 2000م، ج 1، ص 87-103). وينتج عنه طبقة في المجتمع مستفيدة في جميع الأحوال وطبقات أخرى تتعرض لمخاطر الخسارة، وهذا يقضي على تكافؤ الفرص، واختفاء العدالة، وورث الظلم وتسود العداوة والبغضاء بين افراد المجتمع الواحد.

رابعًا: منع الاحتكار: يحارب الإسلام الاحتكار لما يسببه من إضرار بالمستهلكين وإفساد للأسواق. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يحتكر إلا خاطئ». لأن طبيعة المحتكر تخالف طبيعة النفس البشرية السوية فهو يفرح ويسعد لارتفاع الأسعار، ويحزن ويبتئس في حال انخفاضها، وهذا يؤدي إلى زيادة التضخم وزيادة أعباء المعيشة على الآخرين ويقضي على المنافسة الشريفة ويحارب الاستقرار الاقتصادي (مسلم بن الحجاج، دت، ج 3، ص 1227، حديث رقم 1605).

خامسًا: تشجيع العمل والإنتاج: يربط الإسلام بين العدالة والعمل، ويرى أن الكسب المشروع أساس الاستقرار الاقتصادي. لذلك حث على: العمل والإنتاج، إتقان المهنة، تنمية الموارد، الاستثمار المشروع. وهو ما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة (الغزالي، دت، ج 2، ص 72-81).

سادساً: التوازن بين الفرد والمجتمع: يتميز الاقتصاد الإسلامي بقدرته على تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة. فهو لا يلغي الملكية الخاصة كما في بعض النظم الاشتراكية، ولا يطلق الحرية الاقتصادية دون ضوابط كما في بعض النظم الرأسمالية، بل يعتمد منهجاً وسطاً يحقق العدالة والاستقرار (الموردي، 2006م، ص 27-38).

المطلب الثالث: العدالة السياسية في الإسلام:

ترتبط العدالة السياسية بتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع على أساس الشرعية والمساواة واحترام الحقوق. أولاً: مفهوم العدالة السياسية: تعني العدالة السياسية إدارة شؤون الدولة بطريقة تحقق المصلحة العامة وتحفظ الحقوق والحريات وتمنع الاستبداد والفساد. وقد جعل الإسلام إقامة العدل من أهم واجبات الحاكم (ابن تيمية، 1425هـ، ص 17-31). ثانياً: الشورى أساس الحكم: اعتمد الإسلام مبدأ الشورى في إدارة الشأن العام. قال تعالى: (وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ) (الشورى: 38). وتسهم الشورى في تعزيز المشاركة السياسية ومنع الانفراد بالسلطة.

ثالثاً: المساواة أمام السلطة: أكد الإسلام أن الحاكم والمحكوم يخضعان لأحكام الشريعة على السواء. وقد جسد الخلفاء الراشدون هذا المبدأ في ممارساتهم السياسية اليومية. ويعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه نموذجاً بارزاً للحاكم العادل الذي كان يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه الناس (الفارابي، 1995م، ص 119-126).

رابعاً: مكافحة الاستبداد: رفض الإسلام جميع أشكال الظلم السياسي والاستبداد. كما أكد حق الأمة في مراقبة الحاكم ونصحه وتقويمه إذا انحرف عن طريق العدل (الموردي، 2006م، ص 95-108).

خامساً: حماية الحقوق والحريات: تكفل العدالة السياسية في الإسلام حماية: الحق في الحياة والحق في الكرامة وحرية الرأي المشروعة وحرية التملك والأمن الشخصي. وهي حقوق تعد ضرورية لاستقرار المجتمع وتقدمه (محمد عمارة، 2005م، ص 74-90).

المطلب الرابع: العدالة القضائية في الإسلام:

يُعد القضاء من أهم المؤسسات التي تجسد العدالة في الواقع العملي.

أولاً: مفهوم العدالة القضائية: تعني العدالة القضائية المبحث بين الناس وفق أحكام الشريعة والقانون دون تحيز أو محاباة. ويهدف القضاء إلى حماية الحقوق ومنع الظلم وتحقيق الأمن الاجتماعي (ابن فرحون، 1995م، ج 1، ص 12-24).

ثانياً: شروط القاضي: اشترط الفقهاء مجموعة من الصفات في القاضي من أهمها: العلم والعدالة والأمانة والنزاهة والحكمة وذلك لضمان سلامة الأحكام وتحقيق العدالة (الموردي، 2006م، ص 83-91).

ثالثاً: المساواة بين الخصوم: أكد الإسلام ضرورة معاملة الخصوم على قدم المساواة أثناء التقاضي. فلا يجوز تفضيل أحد الأطراف بسبب مكانته الاجتماعية أو ثروته أو نفوذه. وقد أوصى النبي صلى الله عليه وسلم القضاة بالعدل بين الناس في المجلس والنظر والكلام (أبو داود، د.ت، ج 3، ص 301).

رابعاً: استقلال القضاء: من المبادئ المهمة في الإسلام استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية. وقد عرف التاريخ الإسلامي نماذج مشرقة لقضاة وقفوا في وجه الحكام دفاعاً عن الحق والعدل (ابن القيم، 1428هـ، ص 15-48).

خامساً: أثر القضاء العادل في المجتمع: يسهم القضاء العادل في: حماية الحقوق وتحقيق الأمن ومكافحة الفساد وتعزيز الثقة بالمؤسسات ودعم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ثم فإن العدالة القضائية تمثل الركيزة الأساسية لبناء الدولة العادلة (ابن تيمية، 1425هـ، ص 41-52).

المبحث الرابع: العدالة عند الفلاسفة المسلمين:

احتلت العدالة مكانة جوهرية في الفكر الفلسفي الإسلامي، حيث نظر إليها الفلاسفة المسلمون باعتبارها أساس العمران البشري، وشرطاً ضرورياً لتحقيق السعادة الفردية والجماعية. وقد تأثر الفلاسفة المسلمون بالتراث اليوناني، خاصة فلسفتي أفلاطون وأرسطو، إلا أنهم أعادوا صياغة مفهوم العدالة في ضوء الرؤية الإسلامية التي تستند إلى الوحي والعقل معاً.

ولم تكن العدالة عند الفلاسفة المسلمين مجرد نظام قانوني أو سياسي، بل معتقداً دينياً وفضيلة أخلاقية شاملة تنظم علاقة الإنسان بنفسه وبغيره وبالمجتمع والدولة. وقد تجلت هذه الرؤية بصورة واضحة في كتابات الفارابي وابن مسكويه والغزالي وابن رشد وغيرهم من أعلام الفكر الإسلامي الذين أعادوا صياغة العديد من المفاهيم والأفكار الفلسفية.

المطلب الأول: العدالة عند الفارابي:

يُعد أبو نصر الفارابي (ت 339هـ/950م) من أبرز فلاسفة الإسلام الذين تناولوا مفهوم العدالة ضمن رؤيتهم للمدينة الفاضلة. أولاً: العدالة أساس المدينة الفاضلة: يرى الفارابي أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، ولا يستطيع تحقيق كماله وسعادته إلا من خلال التعاون مع الآخرين داخل مجتمع منظم. ومن هنا جاءت الحاجة إلى المدينة الفاضلة التي تقوم على التعاون لتحقيق

الخير المشترك. ويؤكد الفارابي أن العدالة تمثل الركيزة الأساسية لهذه المدينة، ويرى أن العدالة أكمل الفضائل لأنها تضمن توزيع الوظائف والمسؤوليات والثروات بصورة تحقق الانسجام بين أفراد المجتمع (الفارابي، 1986م، ص 87-95).

ثانيًا: العدالة والتخصص الاجتماعي: يرى الفارابي أن العدالة تتحقق عندما يؤدي كل فرد العمل الذي يتناسب مع قدراته واستعداداته الطبيعية. فالحاكم يؤدي دوره، والعالم يؤدي دوره، والجندي يؤدي دوره، وسائر أفراد المجتمع يساهمون في تحقيق الخير العام. وعندما يلتزم كل فرد بوظيفته تتحقق العدالة ويستقر المجتمع (الفارابي، 1986م، ص 109).

ثالثًا: العدالة والسعادة: ربط الفارابي بين العدالة والسعادة الإنسانية، واعتبر أن السعادة لا تتحقق إلا داخل مجتمع تسوده العدالة وتُحترم فيه القيم الأخلاقية. ولذلك جعل العدالة شرطًا ضروريًا لتحقيق الكمال الإنساني والارتقاء الحضاري فالسعادة لا تكتمل إلا بالاحترام والاحترام لا يفرض إلا بالعدالة (الفارابي، 1983م، ص 54-63).

رابعًا: نقد رؤية الفارابي: رغم أهمية تصور الفارابي للعدالة، إلا أن بعض الباحثين يرون أن ربط العدالة بالتقسيم الوظيفي الصارم قد يؤدي إلى الحد من الحراك الاجتماعي. ومع ذلك تبقى فلسفته من أبرز المحاولات الإسلامية لربط العدالة بالنظام السياسي والاجتماعي على اعتبار أن الركن الأساسي للعدالة هو الالتزام (مدكور، 1983م، ج 1، ص 182-188).

المطلب الثاني: العدالة عند ابن مسكويه:

يُعد ابن مسكويه (ت 421هـ/1030م) من أبرز فلاسفة الأخلاق في الحضارة الإسلامية، وقد منح العدالة مكانة خاصة في منظومته الفكرية.

أولًا: العدالة فضيلة جامعة: يرى ابن مسكويه أن النفس الإنسانية تمتلك قوى متعددة، هي القوة العقلية والقوة الغضبية والقوة الشهوانية. وعندما يتحقق التوازن بين هذه القوى تنشأ الفضائل الأساسية: الحكمة، الشجاعة، العفة. أما العدالة فهي الفضيلة التي تنظم هذه الفضائل جميعًا وتحقق الانسجام بينها (ابن مسكويه، 1985م، ص 29-48).

ثانيًا: العدالة والتوسط: يتبنى ابن مسكويه نظرية الوسط الأخلاقي، حيث تتحقق الفضيلة من خلال التوازن بين طرفي الإفراط والتفريط. فالعدالة تمثل حالة التوازن التي تمنع الإنسان من الوقوع في الظلم أو الانحراف والغلو (ابن مسكويه، 1985م، ص 49).

ثالثًا: العدالة الاجتماعية: لم يقتصر اهتمام ابن مسكويه على الجانب الفردي، بل أكد أن العدالة تمثل أساس العلاقات الاجتماعية السليمة. فالمجتمع العادل هو المجتمع الذي تُحترم فيه الحقوق وتُؤدى فيه الواجبات ويُعامل أفرادُه بالإنصاف فلا تتحقق العدالة بالسلوك الفردي وإنما تحتاج إلى جهد جماعي (ابن مسكويه، 1985م، ص 110-122).

رابعًا: أهمية تصور ابن مسكويه: تكمن أهمية فلسفة ابن مسكويه في أنها تجمع بين البعد الأخلاقي والبعد الاجتماعي للعدالة، وترتبط بين إصلاح الفرد وإصلاح المجتمع. ولهذا السبب احتلت كتاباته مكانة بارزة في الفكر الأخلاقي الإسلامي (موسى، 1963م، ص 241-250).

المطلب الثالث: العدالة عند الغزالي:

يُعد أبو حامد الغزالي (ت 505هـ/1111م) من أكثر المفكرين المسلمين اهتمامًا بالعلاقة بين الأخلاق والدين والسياسة.

أولًا: العدالة والتركية الأخلاقية: يرى الغزالي أن العدالة تبدأ من داخل الإنسان قبل أن تظهر في المجتمع. فالإنسان لا يستطيع أن يكون عادلاً مع الآخرين ما لم يكن عادلاً مع نفسه أولاً موازناً بين رغباته وشهوته. ولذلك ركز على تهذيب النفس وضبط الشهوات وتقوية الجانب الروحي باعتبارها شروطاً أساسية لتحقيق العدالة الكاملة (الغزالي، 1993، ج 3، ص 58-79).

ثانيًا: العدالة والحكم: أكد الغزالي أن الحاكم العادل يمثل نعمة عظيمة للمجتمع. ويرى أن استقامة الدولة تعتمد بدرجة كبيرة على عدالة الحاكم ونزاهة القضاة وأصحاب السلطة، فالعدل أساس الحكم. وقد عدّ الظلم من أخطر أسباب انهيار الدول وزوال الحضارات (الغزالي، 1988م، ص 71-90).

ثالثًا: العدالة والمصلحة العامة: ربط الغزالي العدالة بمقاصد الشريعة، واعتبر أن الغاية الأساسية للتشريع هي تحقيق مصالح الناس وحمايتهم من المفساد. ومن هنا أصبحت العدالة وسيلة لتحقيق المصلحة العامة وصيانة الضرورات الخمس التي أقرتها الشريعة الإسلامية (الغزالي، 1993م، ج 1، ص 286-295).

رابعًا: قيمة التصور الغزالي: يمتاز تصور الغزالي للعدالة بجمعه بين الأبعاد الروحية والأخلاقية والسياسية، فالتوازن الروحي داعماً أساسياً للتوازن الأخلاقي وكل ذلك في إطار العدالة، وهو ما منح فلسفته طابعاً عملياً وإنسانياً متميزاً (دنيا، 1971م، ص 163-174).

المطلب الرابع: العدالة عند ابن رشد:

يمثل ابن رشد (ت 595هـ/1198م) مرحلة مهمة في تطور الفكر الفلسفي الإسلامي، وقد تناول العدالة من منظور يجمع بين العقل والشريعة.

أولاً: العدالة والعقل: يرى ابن رشد أن العقل يمثل أداة مهمة لفهم العدالة وتطبيقها. فالشريعة تدعو إلى استعمال العقل في إدراك المصالح وتحقيق الخير العام. ولذلك لا يوجد تعارض بين العقل الصحيح والشريعة الصحيحة في مجال العدالة فالعقل يزيل الغموض في فهم الشريعة، فالشريعة تدعو إلى العدالة وهذا يوصل إلى كمال الاخلاق (ابن رشد، 1972م، ص27-44).

ثانياً: العدالة والقانون: أكد ابن رشد أهمية القوانين العادلة في تنظيم المجتمع. ويرى أن القانون يجب أن يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وصيانة الحقوق والحريات. كما شدد على ضرورة مساواة الناس أمام القانون دون تمييز وان القانون المستمد من الاحكام الشرعية صالح لكل زمان ومكان وبه تتحقق مصالح الافراد والجماعات ويحدث التوازن (ابن رشد، 1998م، ص88-112).

ثالثاً: العدالة والحرية: ربط ابن رشد بين العدالة والحرية، فالمجتمع العادل هو المجتمع الذي يتمتع أفراداه بحقوقهم المشروعة في التفكير والعمل والتعبير ضمن حدود النظام العام دون الاعتداء على حريات الغير (ابن رشد، 1998م، ص113-129).
رابعاً: أثر العدالة في العمران: يرى ابن رشد أن العدالة شرط أساسي لازدهار العمران البشري. فكلما سادت العدالة ازدهرت العلوم والتجارة والصناعة، بينما يؤدي الظلم إلى التخلف والانحيار واستنزاف الطاقات البشرية وصرفها عن التفكير في التطور والابداع (الجابري، 1998م، ص191-210).

المطلب الخامس مقارنة بين تصورات الفلاسفة المسلمين للعدالة:

على الرغم من اتفاق الفلاسفة المسلمين على أهمية العدالة، فإن لكل منهم زاوية نظر خاصة. فالفارابي ركز على العدالة بوصفها أساس المدينة الفاضلة والنظام السياسي. أما ابن مسكويه فقد نظر إليها باعتبارها فضيلة أخلاقية جامعة (مذكور، 1983، ج2، ص145-176).

في حين اهتم الغزالي بالجانب الروحي والتربوي للعدالة وربطها بمقاصد الشريعة. أما ابن رشد فقد ركز على البعد العقلي والقانوني وعلاقة العدالة بالعمران الإنساني. ومع ذلك فإن هذه التصورات جميعاً تلتقي عند حقيقة أساسية مفادها أن العدالة بجميع مفاهيمها تمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والسعادة الإنسانية (الجابري، 1980م، ص169-195).

وفي ختام هذا المبحث يتضح من خلال دراسة تصورات الفلاسفة المسلمين أن العدالة لم تكن مفهوماً هامشياً في الفكر الإسلامي، بل شكلت محوراً رئيساً في بناء النظريات الأخلاقية والسياسية والاجتماعية وكل ذلك في إطار ديني يزيد من أهميتها ويعزز هدف الوصول إليها لتحقيق السعادة الأبدية في الدنيا والآخرة.

وقد أسهم الفارابي وابن مسكويه والغزالي وابن رشد في إثراء الفكر الإنساني برؤى عميقة ومختلفة للعدالة ما تزال قادرة على تقديم حلول لكثير من المشكلات المعاصرة المتعلقة بالحرية والمساواة والحقوق والواجبات.

تطبيقات العدالة في الإسلام وآفاقها المعاصرة:

إذا كانت العدالة تمثل مبدأً نظرياً في الفكر الإسلامي، فإن قيمتها الحقيقية تتجلى في تطبيقاتها العملية التي شهدتها التاريخ الإسلامي منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم. فقد تحولت العدالة من نصوص ومبادئ إلى واقع معاش أسهم في بناء مجتمع متماسك ودولة قوية استطاعت أن تحقق الأمن والاستقرار والازدهار. كما أن دراسة التجربة التاريخية الإسلامية تتيح فهماً أعمق لقدرة العدالة على معالجة التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة.

المطلب الأول: تطبيقات العدالة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

أولاً: العدالة بين المسلمين: أسس النبي صلى الله عليه وسلم مجتمع المدينة على قواعد العدل والمساواة، فلم يكن هناك تمييز بين الناس على أساس النسب أو المال أو المكانة الاجتماعية. وقد ظهر ذلك في معاملاته اليومية وأحكامه القضائية، حيث كان الجميع سواء أمام القانون الإسلامي. ومن أشهر الأمثلة على ذلك قضية المرأة المخزومية التي سرقت، عندما حاول بعض الصحابة الشفاعة لها بسبب مكانة أسرتها، فرفض النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وقال: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» (البخاري، دت، حديث رقم 6788). ويعد هذا الموقف من أبرز الشواهد التاريخية على مبدأ المساواة أمام القانون.

ثانياً: العدالة مع غير المسلمين: امتدت العدالة النبوية لتشمل غير المسلمين الذين عاشوا في المجتمع الإسلامي. وقد تضمنت وثيقة المدينة مبادئ متقدمة لتنظيم العلاقة بين المسلمين واليهود وغيرهم، وأقرت حقوق الجميع في الأمن والحماية والمشاركة في الدفاع عن المدينة (ابن هشام، 1955م، ج2، ص147-151). كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ظلم غير المسلمين أو الاعتداء على حقوقهم، وأكد ضرورة معاملتهم بالعدل والإحسان.

ثالثاً: العدالة الاقتصادية: عمل النبي صلى الله عليه وسلم على بناء نظام اقتصادي عادل يقوم على: تحريم الربا ومنع الاحتكار وتشجيع العمل وحماية الفقراء بتطبيق الزكاة وتنظيم الأسواق بمنع الاحتكار. وقد أسهمت هذه المبادئ في تحقيق قدر كبير من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على الفوارق والطبقية داخل الدولة الإسلامية الناشئة (القرضاوي، 1995م، ص97-118).

المطلب الثاني: العدالة في عهد الخلفاء الراشدين: تُعد فترة الخلافة الراشدة من أبرز النماذج التاريخية لتطبيق العدالة في الحكم والإدارة.

أولاً: عدالة أبي بكر الصديق: أكد أبو بكر الصديق رضي الله عنه منذ بداية خلافته أن معيار الحكم هو العدل وخدمة الأمة. ومن أشهر أقواله: "القوي فيكم ضعيف عندي حتى أخذ الحق منه، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أخذ الحق له" (الطبري، 2001، ج3، ص210-212).

ويعكس هذا القول فلسفة سياسية قائمة على المساواة وسيادة القانون.

ثانياً: عدالة عمر بن الخطاب: يمثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه النموذج الأبرز للحاكم العادل في التاريخ الإسلامي. فقد كان يتابع أحوال الرعية بنفسه، ويحاسب الولاة، ويمنع استغلال السلطة. ومن أشهر مواقفه قوله لابن والي مصر: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟" (ابن الجوزي، 1984م، ص118-124) كما كان يخصص جزءاً كبيراً من وقته للاستماع إلى شكاوى الناس والنظر في مظالمهم وكان يتفقد الفقراء والضعفاء بنفسه ويساعدهم من بيت مال المسلمين وذلك للتخفيف عنهم وعدم حرمانهم من حقوقهم التي تكفلت بها الدولة الإسلامية.

ثالثاً: عدالة عثمان بن عفان: واصل عثمان بن عفان رضي الله عنه سياسة العدل والمساواة، وسعى إلى تعزيز مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي (الصلاحي، 2007م، ص185-204).

رابعاً: عدالة علي بن أبي طالب: اشتهر علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالتزامه الصارم بالعدل حتى في أصعب الظروف السياسية. ومن أشهر الوقائع القضائية مثوله أمام القاضي شريح في نزاع مع أحد اليهود (ابن القيم، 2007م، ص28-35)، وقبول حكم القضاء رغم مكانته بوصفه خليفة للمسلمين. وتُعد هذه الواقعة نموذجاً فريداً لاستقلال القضاء والمساواة أمام القانون.

المطلب الثالث: أثر العدالة في بناء المجتمع الإسلامي:

أولاً: تحقيق الأمن والاستقرار: يُعد الأمن من أهم الثمار التي تترتب على تطبيق العدالة. فكلما شعر الأفراد بأن حقوقهم مصونة وأن القانون يطبق على الجميع، ازدادت ثقتهم بالمؤسسات وتراجعت معدلات الجريمة والنزاعات واختفت الأحقاد بين الأفراد (ابن تيمية، 2004م، ص15-34).

ثانياً: تعزيز الوحدة الاجتماعية: تسهم العدالة في إزالة أسباب التوتر والصراع بين فئات المجتمع المختلفة. فهي تقوي مشاعر الانتماء والتضامن والتعاون، وتحد من مظاهر التمييز والإقصاء وتجعل جميع أفراد المجتمع يشعرون بأنهم كالجسد الواحد (الشاطبي، دت، ج2، ص190-205).

ثالثاً: دعم التنمية الاقتصادية: لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب العدالة. فالمستثمرون والعاملون يحتاجون إلى بيئة يسودها القانون وتحترم فيها الحقوق. ولهذا ارتبط ازدهار الحضارة الإسلامية تاريخياً بانتشار العدل واستقرار المؤسسات وحفظ الحقوق والاشتراك في العمل والاشتراك في الربح، وهذا يعتبر دافعاً للتنمية الاقتصادية وزيادة الرفاهية (القرضاوي، 1995م، ص91-116).

رابعاً: ترسيخ الشرعية السياسية: تكتسب الأنظمة السياسية مشروعيتها من قدرتها على تحقيق العدالة وخدمة المواطنين. وقد أدرك المسلمون منذ وقت مبكر أن العدل هو أساس الحكم الصالح واستمرار الدول وأن القسط والاعتدال في الحكم بين المسلمين هو أساس العدل (الماوردي، 1989م، ص15-34).

المطلب الرابع: التحديات المعاصرة للعدالة في المجتمعات الإسلامية:

أولاً: الفساد الإداري والسياسي: يمثل الفساد أحد أخطر التحديات التي تواجه العدالة في العصر الحديث. فالرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ تؤدي إلى ضياع الحقوق وتقويض الثقة بالمؤسسات وتجعل من لا يملك يعطي لمن لا يستحق (زيدان، 1982م، ص165-181).

ثانياً: التفاوت الاقتصادي: تشهد كثير من المجتمعات المعاصرة تفاوتاً كبيراً في توزيع الثروات، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي. ويتطلب ذلك تفعيل آليات العدالة الاجتماعية المستمدة من مقاصد الشريعة الإسلامية والبعد عن صور الكسب الحرام والربا واكل أموال الناس بالباطل (القرضاوي، 1995م، ص117-145).

ثالثاً: ضعف سيادة القانون: إن غياب التطبيق العادل للقوانين يؤدي إلى انتشار الشعور بالظلم وفقدان الثقة بمؤسسات الدولة. ولهذا فإن تحقيق العدالة يقتضي تعزيز استقلال القضاء وضمان المساواة أمام القانون وجعل الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع (وهبة الزحيلي، 1985م، ج8، ص6030-6054).

رابعاً: تحديات العولمة: فرضت العولمة مجموعة من التحديات الجديدة المرتبطة بالهوية والثقافة والاقتصاد وحقوق الإنسان. وتحتاج المجتمعات الإسلامية إلى الاستفادة من مبادئ العدالة الإسلامية في التعامل مع هذه التحولات بصورة متوازنة (العلواني، 2003م، ص95-116).

خامساً: الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي: أصبحت قضايا الخصوصية والبيانات والعدالة الرقمية من أهم القضايا المعاصرة. ويفرض ذلك تطوير اجتهادات فقهية وفلسفية جديدة تستلهم القيم الإسلامية في التعامل مع التقنيات الحديثة (القره داغي، 2010م، ص381-405).

الخاتمة

توصل البحث إلى أن العدالة تمثل أحد المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية، وأنها تشكل الأساس الذي تقوم عليه مختلف جوانب الحياة الفردية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

كما تبين أن العدالة في الإسلام ليست مجرد قيمة أخلاقية مجردة، وإنما هي نظام متكامل يستند إلى الوحي الإلهي ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين مصالح الفرد ومصالح المجتمع.

وقد أظهرت الدراسة أن الفلاسفة المسلمين أسهموا في تطوير مفهوم العدالة وإثرائه من خلال رؤى فلسفية عميقة جمعت بين البعد الأخلاقي والسياسي والاجتماعي، وأن التجربة التاريخية الإسلامية قدمت نماذج عملية رائدة لتطبيق العدالة.

كما أكدت الدراسة أن كثيراً من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة تعود إلى ضعف الالتزام بمبادئ العدالة وانتشار صور الظلم والفساد.

النتائج

1. العدالة من المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية.
2. تقوم العدالة الإسلامية على أسس عقديّة وأخلاقية وتشريعية متكاملة.
3. تتميز العدالة الإسلامية بالشمول والوسطية والعالمية.
4. أسهم الفلاسفة المسلمون في تطوير نظرية متكاملة للعدالة.
5. شكلت العدالة أساس نجاح التجربة الحضارية الإسلامية.
6. يؤدي غياب العدالة إلى انتشار الفساد وعدم الاستقرار.
7. ما تزال مبادئ العدالة الإسلامية قادرة على معالجة كثير من التحديات المعاصرة.

التوصيات

1. تعزيز ثقافة العدالة في المؤسسات التعليمية والبحثية.
2. دعم الدراسات الفلسفية والإسلامية المتعلقة بالعدالة وحقوق الإنسان.
3. تفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة.
4. تعزيز استقلال القضاء وترسيخ سيادة القانون.
5. الاستفادة من التراث الإسلامي في معالجة قضايا العدالة المعاصرة.
6. تشجيع الحوار بين الفكر الإسلامي والنظريات الحديثة للعدالة.
7. إجراء مزيد من الدراسات المقارنة بين العدالة الإسلامية والفلسفات السياسية المعاصرة.

المراجع

1. البخاري، محمد بن إسماعيل. (2002). صحيح البخاري. تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة.
2. مسلم بن الحجاج. (د.ت). صحيح مسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
3. أبو داود، سليمان بن الأشعث. (د.ت). سنن أبي داود. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

4. الترمذي، محمد بن عيسى. (1975). سنن الترمذي. تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
5. النسائي، أحمد بن شعيب. (1991). السنن الكبرى. تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن. بيروت: دار الكتب العلمية.
6. ابن ماجه، محمد بن يزيد. (د.ت). سنن ابن ماجه. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
7. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (2004). السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. تحقيق علي العمران. الرياض: دار عالم الفوائد.
8. الطبري، محمد بن جرير. (2001). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر.
9. ابن رشد، محمد بن أحمد. (1998). الضروري في السياسة (مختصر جمهورية أفلاطون). تحقيق أحمد شحلان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. ابن فارس، أحمد بن فارس. (1979). معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.
11. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1999). تفسير القرآن العظيم. تحقيق سامي بن محمد سلامة. الرياض: دار طيبة.
12. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1994). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
13. ابن مسكويه، أحمد بن محمد. (1985). تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق. تحقيق قسطنطين زريق. بيروت: دار مكتبة الحياة.
14. الجرجاني، علي بن محمد. (1983). التعريفات. بيروت: دار الكتب العلمية.
15. الرازي، فخر الدين. (1999). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
16. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. (1992). المفردات في غريب القرآن. تحقيق صفوان عدنان داوودي. دمشق: دار القلم.
17. سيد قطب. (2006). العدالة الاجتماعية في الإسلام. القاهرة: دار الشروق.
18. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات. تحقيق عبد الله دراز. بيروت: دار المعرفة.
19. الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد. (1986). آراء أهل المدينة الفاضلة. بيروت: دار المشرق.
20. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (د.ت). إحياء علوم الدين. بيروت: دار المعرفة.
21. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (1993). المستصفى من علم الأصول. تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي. بيروت: دار الكتب العلمية.
22. القرطبي، محمد بن أحمد. (1964). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. القاهرة: دار الكتب المصرية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of SAJH and/or the editor(s). SAJH and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.